



هيئة
التأمين
Insurance
Authority

مراجعة هيئة التأمين للتقارير الاكتوارية لكفاية إعادة التأمين و إدارة الأصول والالتزامات

لعام 2025م



بعد عام 2025م العام السادس على التوالي الذي تُعد فيه شركات التأمين التقارير الإكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة في مارس 2020م. وقد جاءت هذه الضوابط بهدف تعزيز دور الإكتواريين ومسؤولياتهم في قطاع التأمين، بما يساهم في تمكين إدارة الشركة من اتخاذ قرارات مبنية على أسس فنية، وتوفير الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بما يتماشى مع التطور المستمر لقطاع التأمين في المملكة.

تُلزم الضوابط المشار إليها أعلاه الإكتواري المعيّن بإجراء عدد من التحليلات الإكتوارية بشكل سنوي على الأقل، وتقديم مخرجاتها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وهيئة التأمين (الهيئة)، عبر إعداد تقرير إكتواري لكل موضوع من موضوعات التحليل.

وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة نتائج مراجعتها لهذه التقارير بعدد من الملاحظات الجوهرية، وتشاركها مع الإدارة العليا في شركات التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، وتتوقع الهيئة من الإدارة العليا أن تأخذ هذه الملاحظات والتوصيات بعين الاعتبار، وأن تتم مناقشتها داخلياً على مستوى مجلس الإدارة ومع كافة الإدارات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وعلى ذات النهج المتبع في العام الماضي، يرافق هذه المراجعة مستند منفصل يلخص توقعات الهيئة لكل المواضيع المتطرق إليها.

يتناول المستند المواضيع التالية:

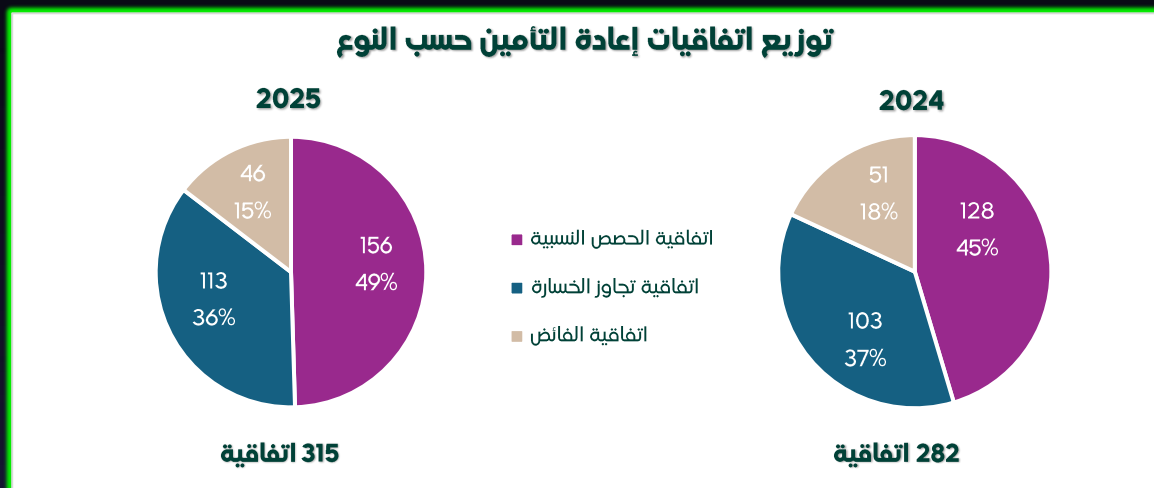
1. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2025م
2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2025م
3. مساهمة الإدارات الاكتوارية في شركات التأمين

1. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2025م

تعتمد غالبية شركات التأمين في فروع تأمين الممتلكات والحوادث اعتمادًا كبيرًا على شركات إعادة التأمين، حيث تعيد تأمين نسبة كبيرة من أعمالها إليها. ولذلك من المهم أن تقيّم كل شركة متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها باستخدام أساس فني سليم، مع مراعاة قدرتها على تحمل المخاطر. وبالتالي، تُلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعيّن بإعداد تقرير سنوي يُقيّم فيه مدى ملاءمة اتفاقيات إعادة التأمين ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين، كما يتعين على الإكتواري المعيّن تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن ترتيبات إعادة التأمين المُثلى في ضوء نتائج التقييم، ويشمل ذلك تطبيق أساليب نمذجة إكتوارية متقدمة تتماشى مع هدف الهيئة في رفع معايير ممارسات الأعمال الإكتوارية في المملكة.

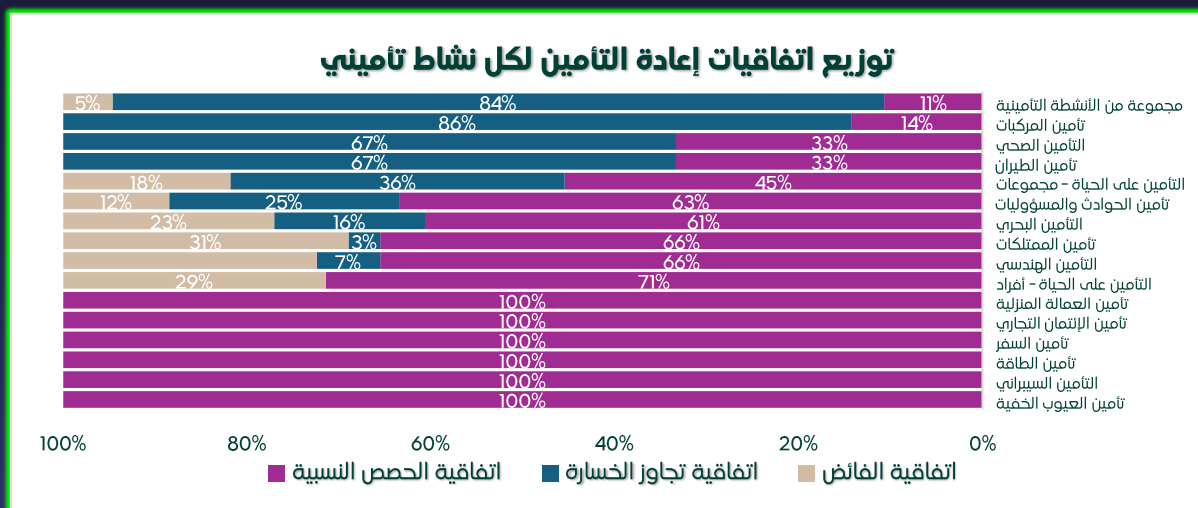
1.1 توزيع اتفاقيات إعادة التأمين حسب النوع

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة من شركات التأمين حسب النوع في عام 2025م مقارنة بالاتفاقيات المبرمة في عام 2024م.



لا تزال الاتفاقيات النسبية، لاسيما اتفاقيات الحصص النسبية (الحصص)، تشكل النسبة الأكبر من سوق إعادة التأمين، مع ارتفاع كل من عددها ونسبتها هذا العام.

كما يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الاتفاقيات المبرمة لعام 2025م حسب النوع لكل نشاط تأميني.



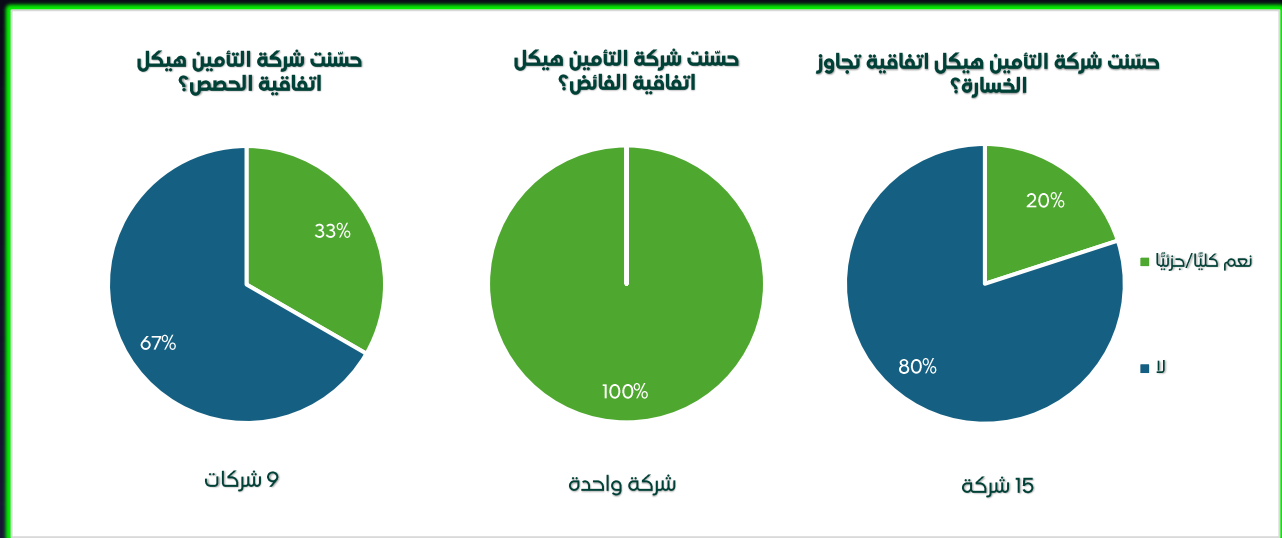
ورغم أن اتفاقيات "تجاوز الخسارة" تشكل الغالبية في فرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، لا تزال نسبة ملحوظة من الشركات تعتمد الاتفاقيات النسبية لهذين الفرعين، ولا سيما اتفاقيات الحصص. علاوة على ذلك، لوحظ ارتفاع في نسبة الاتفاقيات النسبية في فرع التأمين الصحي لهذا العام (33% مقارنة بنسبة 20% في العام الماضي). وقد يبدو ذلك غير متوقع إلى حد ما نظرًا لطبيعة مطالبات هذين الفرعين التي تتسم بارتفاع معدل التكرار وانخفاض متوسط التكلفة، إلى جانب وفرة البيانات التاريخية المتاحة لدى شركات التأمين. ويرجح أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات النسبية هو تخفيف متطلب رأس المال، لا سيما لدى الشركات الصغيرة.

أما فيما يتعلق بفروع تأمين الممتلكات والحوادث، فيلاحظ أن غالبية شركات التأمين لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على الاتفاقيات النسبية، تحديدًا اتفاقيات الحصص، وهو ما قد يعكس استمرار اعتماد الشركات على إعادة التأمين لدعم قدرتها على تحمل المخاطر المرتبطة بهذه الفروع إلى جانب الحاجة إلى مواصلة تطوير ممارسات الاكتتاب.

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة النظر بعناية في نوع اتفاقية إعادة التأمين الأنسب لمحفظةها التأمينية، والتأكد من موائمتها لقدرة الشركة على تحمل المخاطر وأهدافها المالية وأوضاع السوق.

1.2 استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعيّن

يوضح الرسم البياني أدناه مدى استجابة مجالس إدارات الشركات لتوصيات الإكتواري المعين لديها بشأن تحسين اتفاقيات إعادة التأمين كما وردت في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام الماضي.



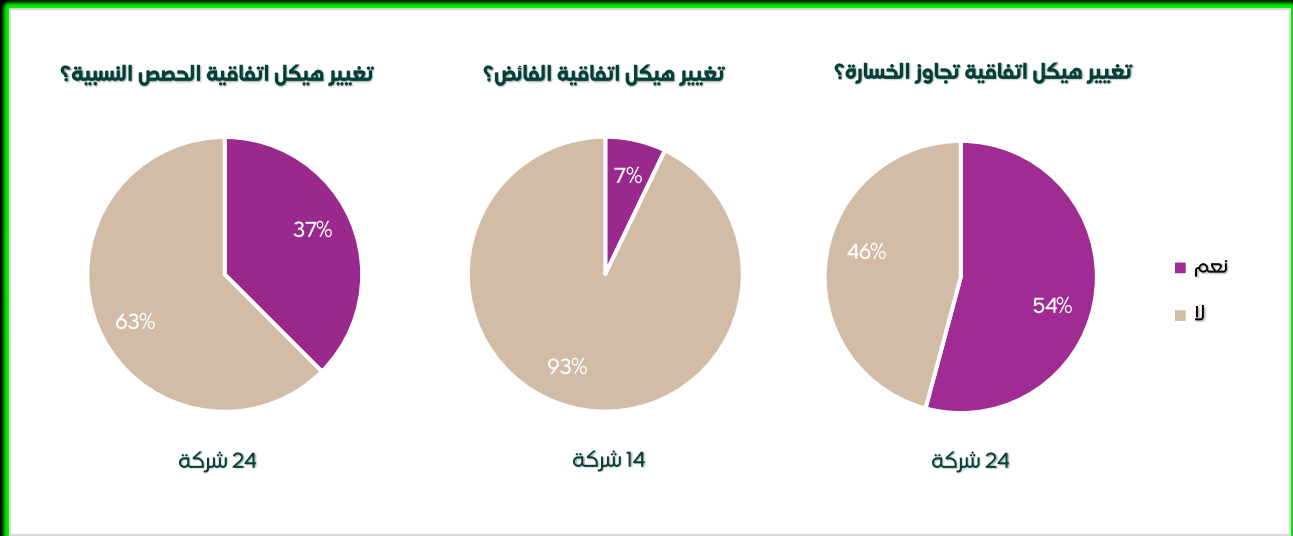
تظهر النتائج تفاوتًا في نسبة تبني التوصيات بين أنواع اتفاقيات إعادة التأمين، حيث تراوحت النسبة بين 20% و 100%. ويراعى عند تفسير نتائج اتفاقيات الفائض أنها تستند إلى شركة واحدة فقط. وبشكل عام يتضح أن نسبة ملحوظة من مجالس إدارات الشركات أخذت بتوصيات الإكتواري المعين بتعديل هيكل اتفاقيات إعادة التأمين، وقد باشرت الإدارات بتنفيذ تلك التعديلات سواء بشكل كلي أو جزئي.

وتظل هذه التعديلات ذات أهمية، نظرًا لأن الإكتواري المعين عادة ما يبين توصياته دون الإحاطة الكاملة بظروف سوق إعادة التأمين. وفي الوقت ذاته، تشير النتائج إلى استمرار وجود مجال كبير لمواصلة تحسين ترتيبات إعادة التأمين.

وعليه، تتوقع الهيئة من مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا النظر بعناية في توصيات الإكتواري المعين عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، مع الأخذ في الاعتبار مرنّيات إدارتي الاكتتاب وإعادة التأمين.

1.3 التغييرات الموصى بها في تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2025م

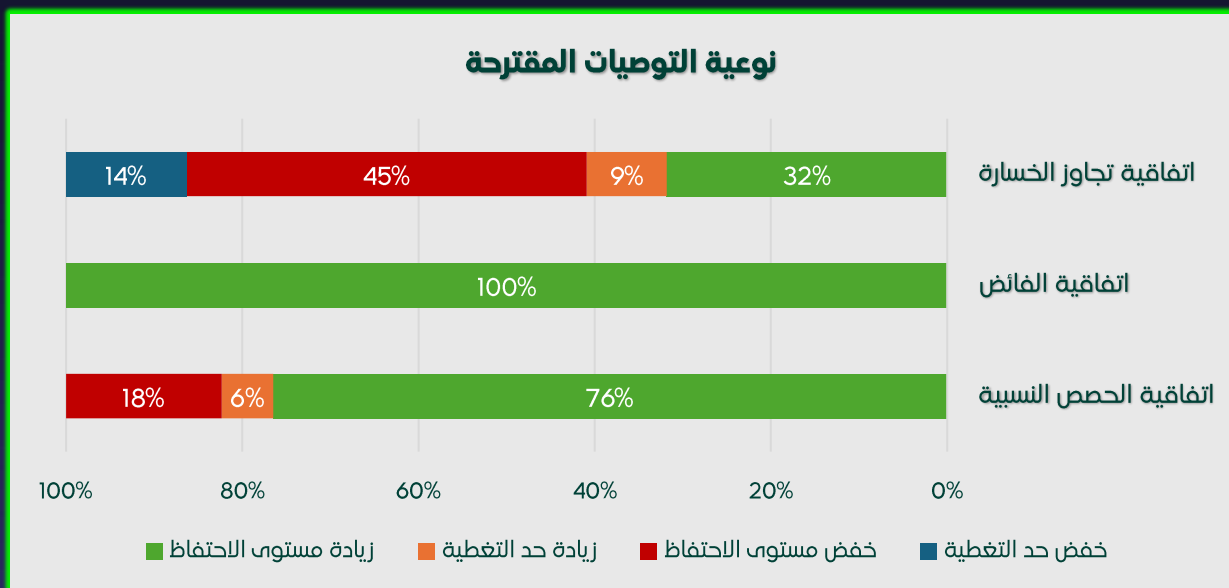
نتائج التحليل الإكتواري المُعد من قبل الإكتواري المعيّن للشركة لعام 2025م، والتوصيات الصادرة بناءً على نتائجها.



يمكن ملاحظة أن الإكتواريين المعيّنين قد رصدوا أوجه قصور في أكثر من نصف اتفاقيات تجاوز الخسارة لدى الشركات، تليها اتفاقيات الحصص بفارق محدود. في المقابل، كانت التوصيات الحالية المتعلقة باتفاقيات الفائز محدودة، مما قد يشير إلى أنها تتمتع بكفاءة أعلى نسبيًا، أو أنها لم تحظ باهتمام كبير نظرًا لقلة عددها و/أو انخفاض أهميتها النسبية مقارنة بالأنواع الأخرى.

وبالمقارنة مع التوصيات الواردة في مراجعة العام الماضي، يتبين أن عدد التوصيات قد ظل مستقرًا إلى حد كبير بالرغم من معالجة الشركات لنسبة ملحوظة من التوصيات السابقة، كما هو موضح في القسم (1.2). وقد يعزى ذلك إلى تطور في مستوى دقة وتعقيد التحليلات الإكتوارية المعدة مقارنة بالعام الماضي. كما قد يكون مؤشرًا على استمرار استعدادات الشركات للتحويل إلى إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، وهو ما يرجح أن يؤدي إلى مراجعات أكثر شمولًا وبالتالي إلى زيادة عدد الملاحظات والتوصيات خلال الفترة القادمة.

يوضح الرسم البياني أدناه نوعية التغييرات الموصى بها لكل نوع من أنواع الاتفاقيات.

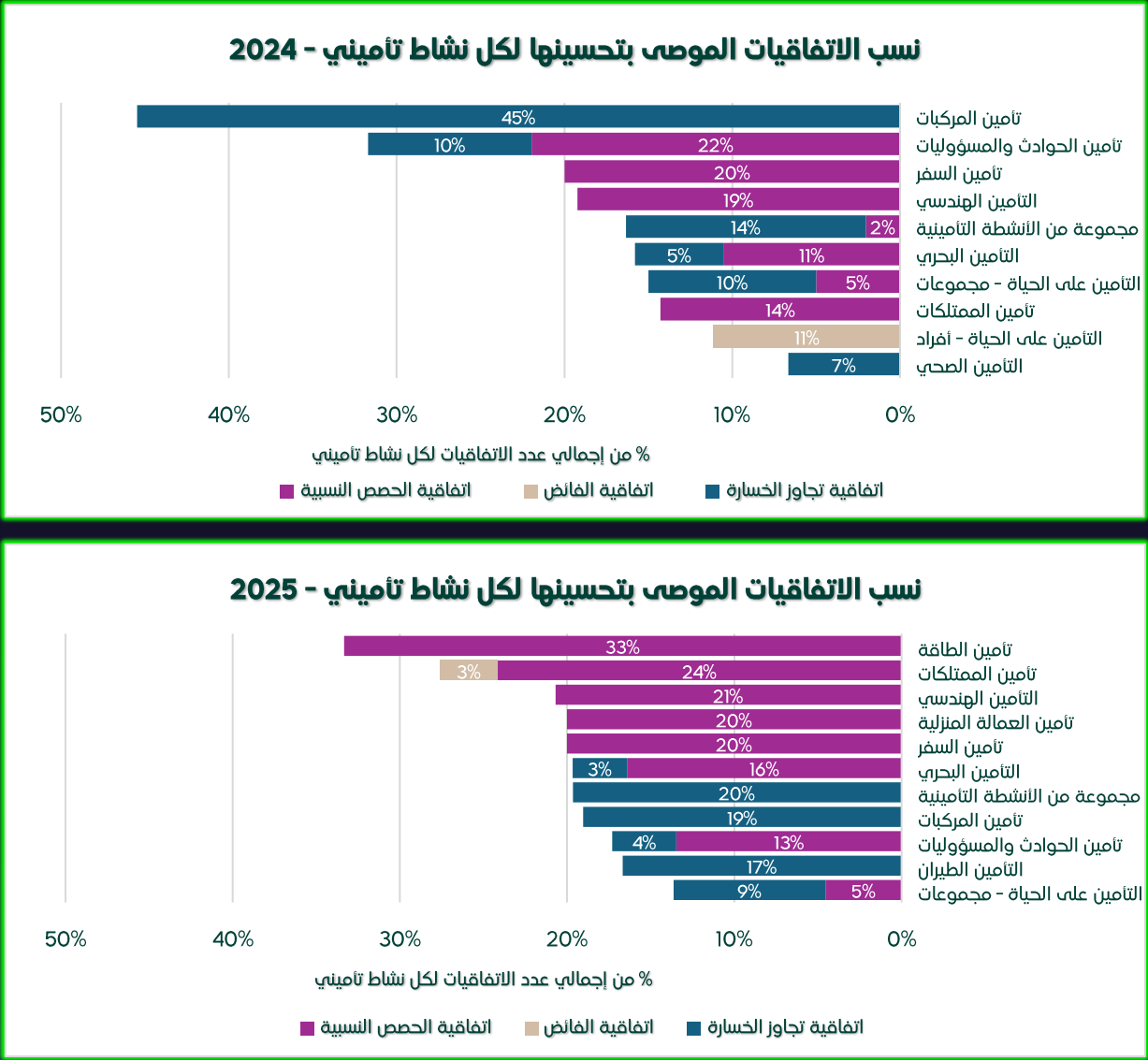


يمكن ملاحظة أن غالبية التوصيات المتعلقة بالاتفاقيات النسبية تدعو إلى زيادة مستويات الاحتفاظ. في المقابل، تشير نسبة ملحوظة من التوصيات الخاصة باتفاقيات تجاوز الخسارة إلى خفضه. تجدر الإشارة إلى أن الرسم البياني لا يعكس التعديلات الموصى بها على مستوى برنامج إعادة التأمين ككل.

عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة أن يسعى إلى فهم الأساس المنطقي لتوصيات الإكتواري المعيّن، بما في ذلك أثر أي تغييرات على النماذج والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة، وأخذ تلك التوصيات بعين الاعتبار مع مراعاة أوضاع سوق إعادة التأمين ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر. كما تتوقع الهيئة أن تراعي الشركات الاعتبارات المرتبطة بإطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) عند اتخاذ قرارات شراء اتفاقيات إعادة التأمين.

1.4 نسبة الاتفاقيات الموصى بتحسينها لكل نشاط تأميني

توضح الرسوم البيانية أدناه نسب الاتفاقيات الموصى بتحسينها حسب النوع لكل نشاط تأميني، وذلك لعامي 2025م و 2024م.



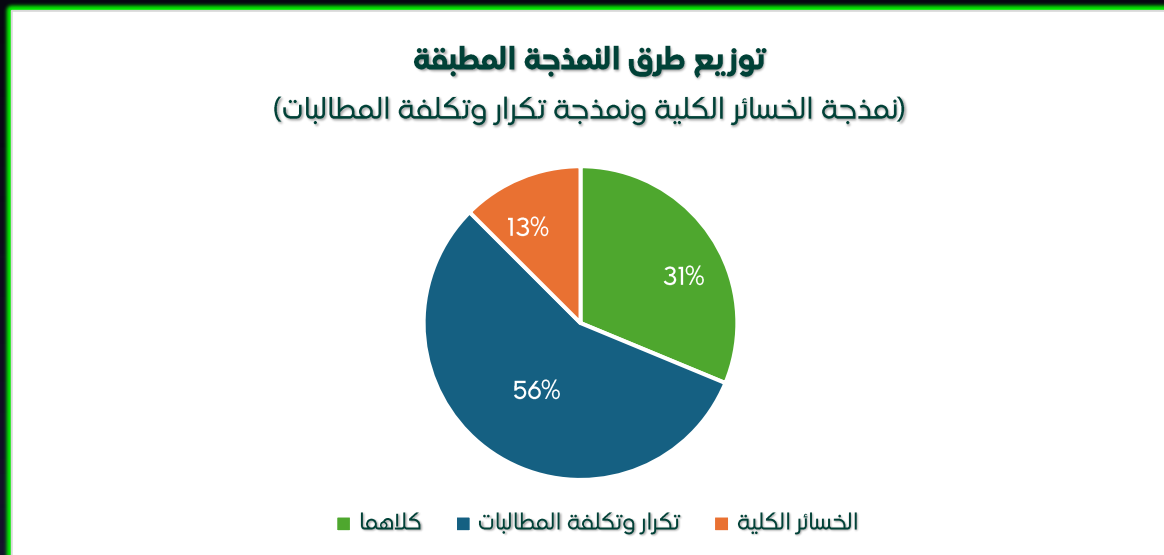
يتضح أن نشاطي تأمين الطاقة والممتلكات سجلتا أعلى نسبة من الاتفاقيات التي أوصى الإكتواريون المعيّنون بتحسينها لعام 2025م وذلك في تغير ملحوظ عن العام الماضي حيث تركزت التوصيات آنذاك على نشاطي تأمين المركبات والمسؤوليات.

كما يلاحظ أنه رغم استقرار إجمالي عدد التوصيات إلى حد كبير، فقد انخفضت أعلى نسبة من التوصيات المسجلة لأي نشاط تأميني من 45% في العام الماضي لنشاط تأمين المركبات إلى 33% في عام 2025م لنشاط تأمين الطاقة.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة العليا النظر في الهيكل الأمثل للاتفاقيات إعادة التأمين لكل نشاط تأميني على حدة، بما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بشراء مجموعة من الاتفاقيات (Bouquet-of-treaties).

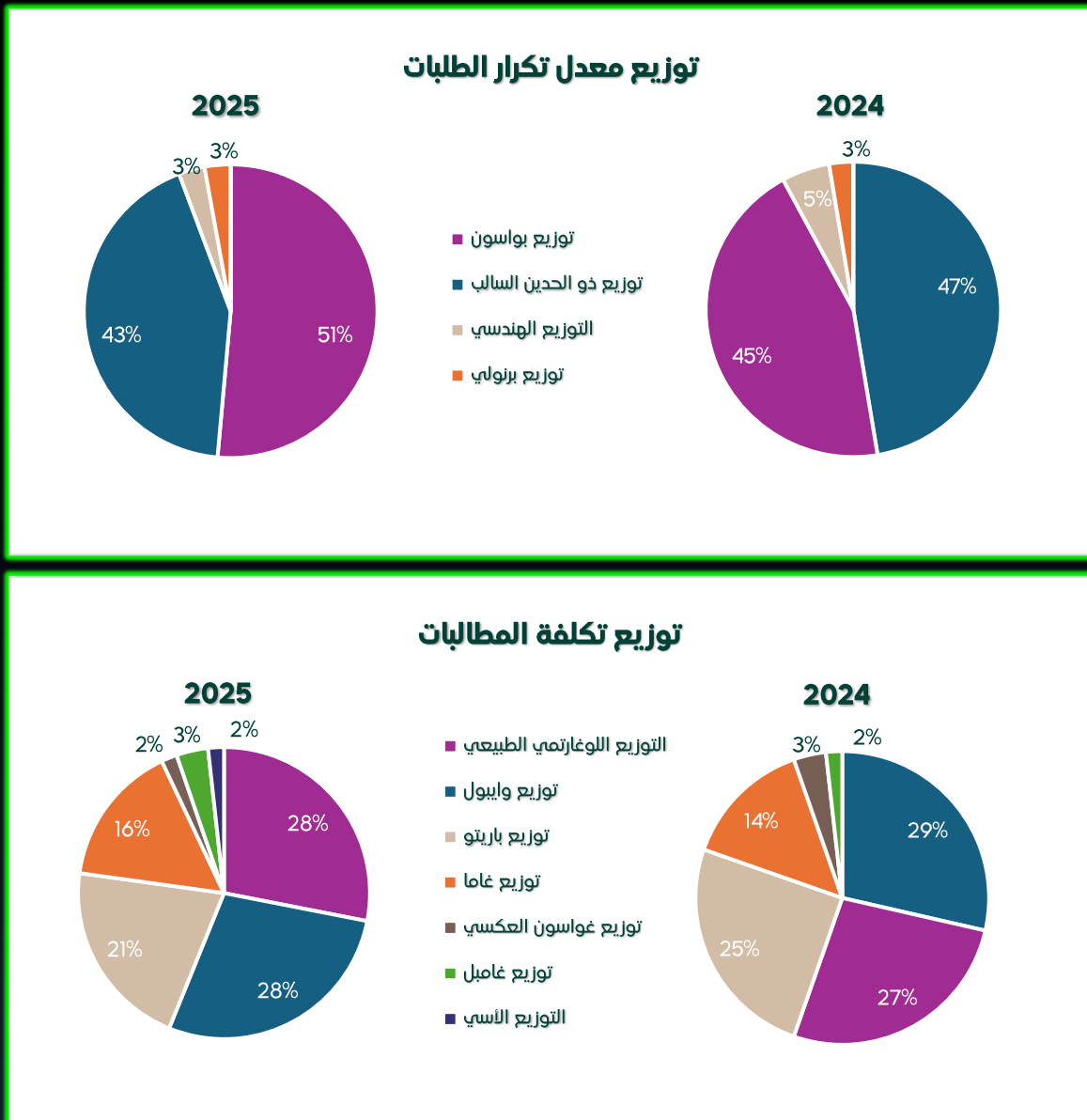
1.5 التوزيعات الإحصائية لمعدل تكرار وتكلفة المطالبات والخسائر الكلية

تواصل الهيئة تشجيع الإكتواريين المعيّنين على الاستمرار في تطوير نماذج تحليلية أكثر تقدماً عند إجراء تحليلات تحسين اتفاقيات إعادة التأمين. يبين الرسم البياني أدناه توزيع طرق النمذجة المطبقة من قبل الإكتواريين.



يلاحظ أن غالبية الإكتواريين يعتمدون منهجية نمذجة التكرار وتكلفة المطالبات، في حين يستخدم نحو الثلث كلا من منهجية التكرار وتكلفة المطالبات ومنهجية نمذجة الخسائر الكلية لذات النشاط التأميني. يعكس ذلك توجه بعض الإكتواريين إلى الاعتماد على أكثر من منهجية بهدف تعزيز دقة النماذج الإكتوارية، أو التحقق من اتساق النتائج.

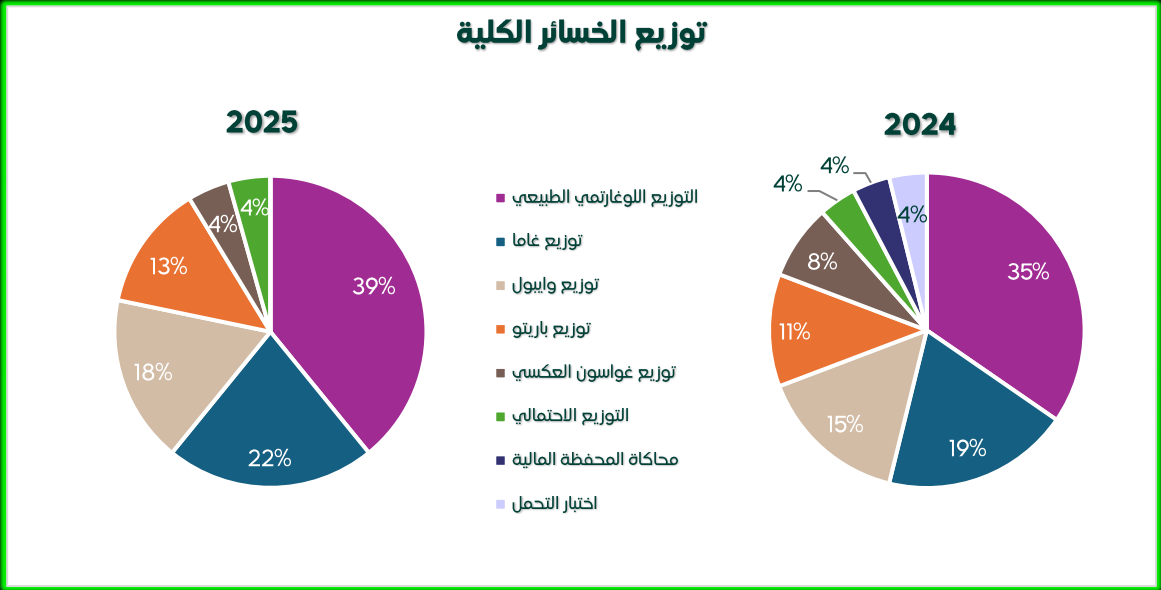
يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية التي استخدمها الإكتواريون المعينون في نمذجة التكرار وتكلفة المطالبات لعام 2025م مقارنة بالتوزيعات المتبعة في العام الماضي.



يلاحظ أن توزيعات معدل التكرار وتكلفة المطالبات متقاربة إلى حد كبير مع نظيرتها في العام الماضي. ففي نمذجة معدل التكرار كان توزيع بواسون (Poisson) الأكثر استخدامًا يليه بفارق بسيط توزيع ذو الحدين السالب (Negative Binomial). أما في نمذجة تكلفة المطالبات فقد كان كل من توزيعي اللوغارتمي الطبيعي (Lognormal) ووايبول (Weibull) الأكثر استخدامًا لدى شريحة كبيرة من الإكتواريين، يليهما توزيع باريتو (Pareto).

تعرض الرسوم البيانية التوزيعات بصورة إجمالية، إلا أن معظم الشركات أوضحت أنها تقوم بنمذجة الخسائر المتكررة منخفضة الشدة (Attritional Losses) والخسائر الكبيرة (Large Losses) بشكل منفصل. وسيراعى هذا المستوى من التفصيل في التقارير المستقبلية.

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية المستخدمة من قبل الإكتواريين المعيّنين في نمذجة الخسائر الكلية لعام 2025م مقارنةً بالتوزيعات المستخدمة في العام الماضي.

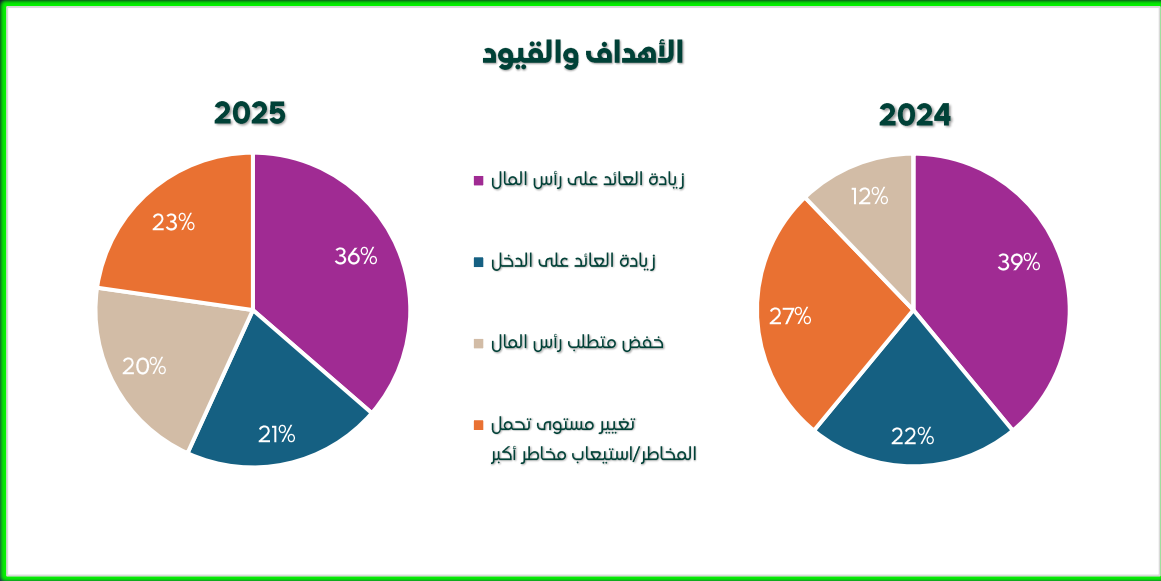


على غرار العام الماضي، لا يزال توزيع اللوغارتمي الطبيعي (Lognormal) الأكثر استخدامًا، يليه توزيع غاما (Gamma) ثم وايبول (Weibull).

تتوقع الهيئة أن يظل الإكتواري المعيّن على اطلاع دائم بآخر التطورات المهنية في مجال تحسين اتفاقيات إعادة التأمين، وأن يواصل السعي لتطبيق أساليب نمذجة أكثر تطورًا.

1.6 الأهداف والقيود

لتمكين الإكتواري المعيّن من إجراء التحليلات الإكتوارية اللازمة لتحسين ترتيبات إعادة التأمين، ينبغي على مجلس الإدارة والادارة العليا تحديد أهداف واضحة له. يوضح الرسم البياني أدناه الأهداف التي استند إليها الإكتواريون المعيّنون هذا العام في تحليلاتهم.



كما لوحظ في تقرير العام الماضي، كان زيادة العائد على رأس المال الهدف الرئيسي لمعظم تحليلات تحسين اتفاقيات إعادة التأمين.

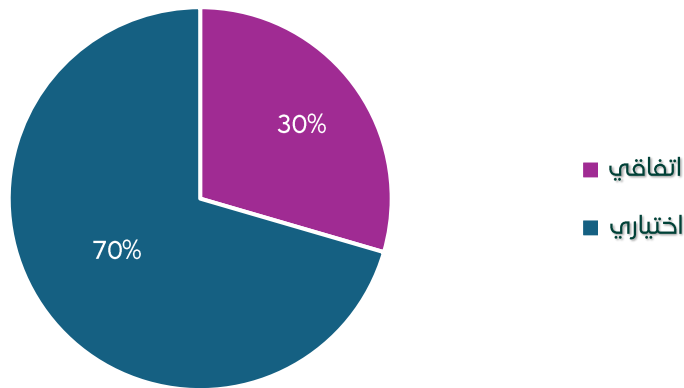
ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات رأس المال المعروضة لا تزال، بالنسبة لغالبية الشركات، تعكس متطلبات نظام رأس المال الحالي. ومع انتقال الشركات إلى إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، فمن المتوقع أن تشهد قيم هذه المؤشرات تغييراً في التقارير المستقبلية، بما في ذلك الاحتفاظ في رأس المال (Saving in Capital).

تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا وضع أهدافاً واضحة للإكتواري المعين، بما يضمن توافق نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات أعمال الشركة.

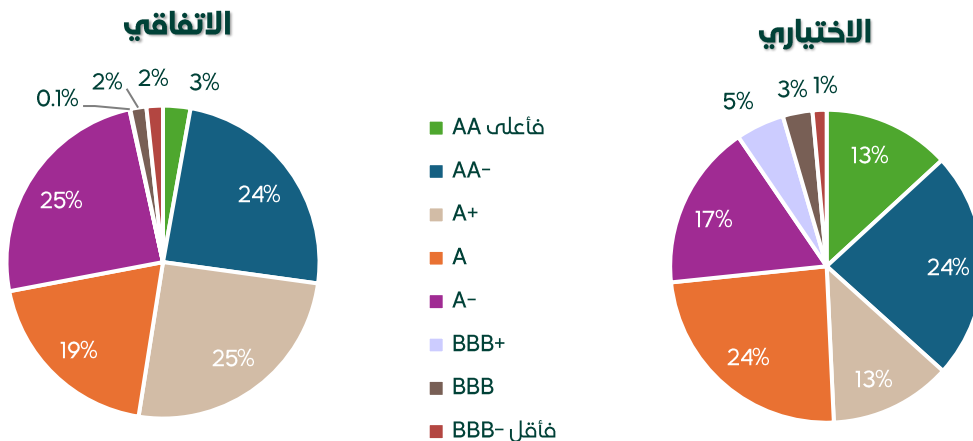
1.7 التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين - عقود إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية

تبين الرسوم البيانية أدناه توزيع احتياطات إعادة التأمين بين عقود إعادة التأمين الاتفاقية (Treaty) والاختيارية (Facultative)، بالإضافة إلى توزيع هذه الاحتياطات بحسب التصنيف الائتماني لشركات إعادة التأمين لكل نوع من الاتفاقيات، وذلك وفقاً لمقياس تصنيف ستاندرد آند بورز (S&P).

توزيع الاحتياطات المسندة حسب نوع عقد إعادة التأمين



توزيع الاحتياطات المسندة حسب التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين

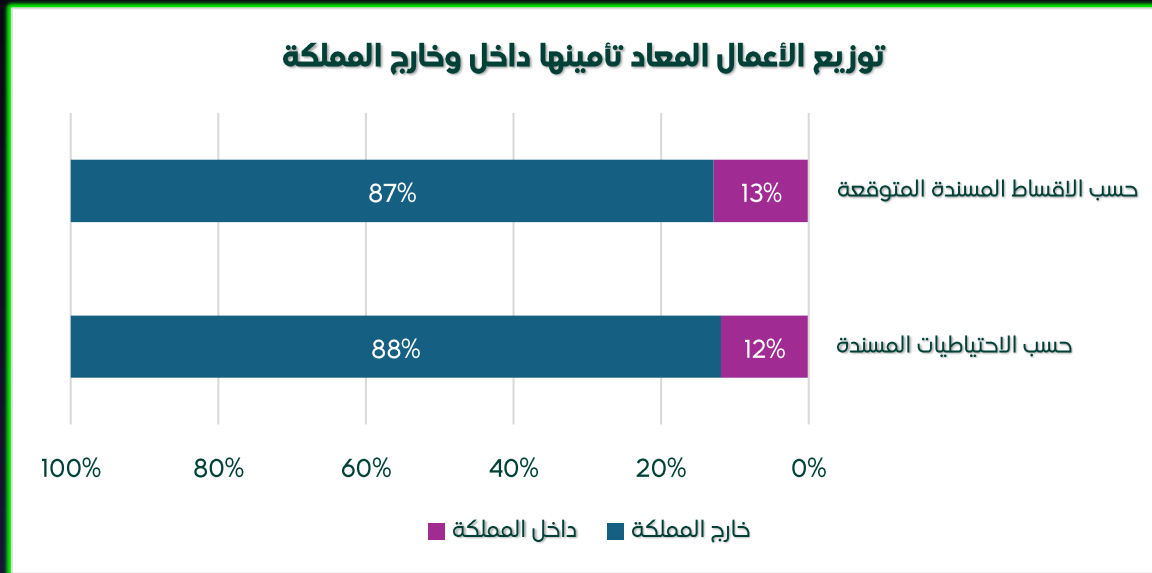


على غرار ما لوحظ في العام الماضي، تسند شركات التأمين غالبية احتياطات إعادة التأمين، بما في ذلك مخصصات المطالبات تحت التسوية والمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها، إلى معيدي تأمين ذوي تصنيف ائتماني مرتفع، سواءً ضمن عقود إعادة التأمين الاتفاقية (Treaty أو الاختيارية (Facultative)، مما يسهم في الحد من مخاطر تعثرهم، وهو ما يعد اعتباراً مهماً بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)، الذي يلزم شركات التأمين بوضع مخصص لخطر عدم الوفاء (Non-Performance Risk) عند تقدير الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين. كما يُعد ذلك من الاعتبارات الرئيسة تحت إطار رأس المال المبني على المخاطر ((RBC، إذ يؤثر التصنيف الائتماني لمعيد التأمين بشكل مباشر في متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان.

عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا السعي لفهم تأثير التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين على أصول عقود إعادة التأمين بموجب المعيار رقم (17)، وعلى مخاطر الائتمان ضمن متطلب رأس المال المبني على المخاطر، والتأكد من أن تأخذ عملية اختيار معيدي التأمين في الاعتبار مدى جاذبية الشروط والأحكام، إلى جانب القوة المالية لمعيدي التأمين، مع الامتثال للضوابط والتعليمات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة.

1.8 حصص الأعمال المعاد تأمينها داخل وخارج المملكة

يبين الرسم البياني أدناه نسبة الأعمال المعاد تأمينها داخل المملكة وخارجها.



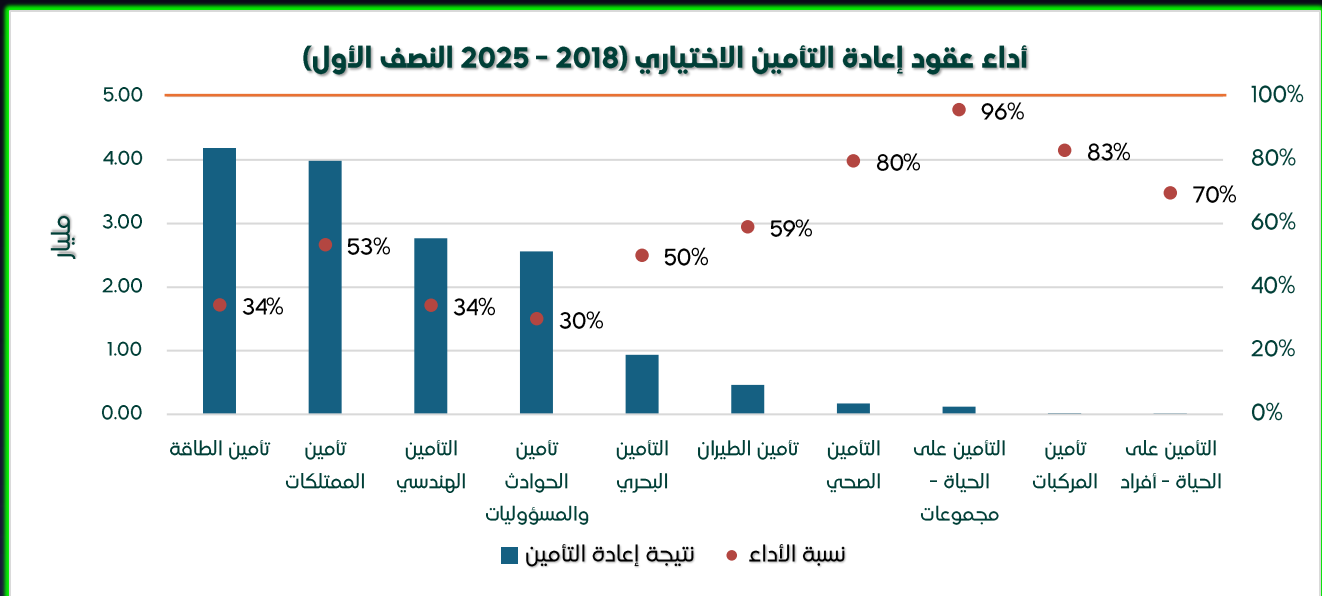
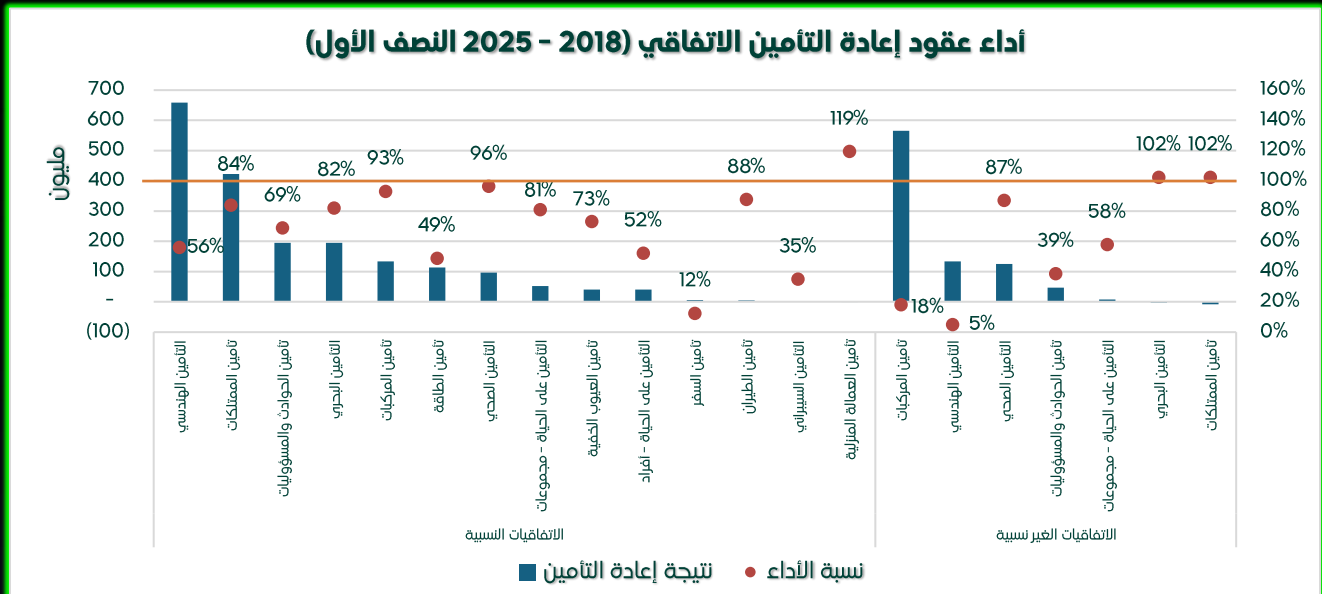
يتبين أن أقل من خمس أقساط إعادة التأمين والاحتياطات المسندة يتم الاحتفاظ بها داخل المملكة، مما يعكس اعتماداً كبيراً على أسواق إعادة التأمين العالمية.

ومع إلزام شركات التأمين بعرض ما لا يقل عن 30% من أعمال إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري على معيدي التأمين المحليين، فمن المتوقع أن يسعى معيدو التأمين المحليون للاستفادة من هذه الفرصة على أسس فنية ومالية سليمة، وأن ترتفع حصة أعمال إعادة التأمين المحتفظ بها داخل المملكة تدريجياً.

تشجع الهيئة شركات التأمين على السعي لتعزيز سوق إعادة التأمين المحلي وزيادة حصة الأعمال المعاد تأمينها داخل المملكة، مع الحرص على تنويع محفظة إعادة التأمين للحد من مخاطر التركيز ومخاطر الائتمان، واتباع نهج متوازن في إدارة المخاطر.

1.9 أداء عقود إعادة التأمين الاختيارية والاتفاقية

يوضح الرسم البياني أدناه أداء عقود إعادة التأمين بنوعيهما الاتفاقي والاختياري خلال الفترة من عام 2018 وحتى النصف الأول من عام 2025م، وذلك وفقاً لما ورد في تقارير كفاية إعادة التأمين.



ملاحظة:

نتيجة إعادة التأمين = قسط إعادة التأمين - المطالبات المسندة إلى معيد التأمين - عمولة إعادة التأمين
نسبة أداء إعادة التأمين = (المطالبات المسندة إلى معيد التأمين + عمولة إعادة التأمين) / قسط إعادة التأمين

تشير النتائج الإيجابية لعقود إعادة التأمين الاتفاقية إلى إسناد جزء كبير من الأرباح إلى معيدي التأمين على مدى السنوات السبع والنصف الماضية، لا سيما في اتفاقيات النسبية لتأمين الممتلكات والهندسي، والاتفاقيات غير النسبية لتأمين المركبات.

ويلاحظ أن نسبة أداء إعادة التأمين تبلغ أو تتجاوز 100% في الاتفاقيات النسبية لتأمين العمالة المنزلية، وكذلك في الاتفاقيات غير النسبية لتأمين الممتلكات والبحري.

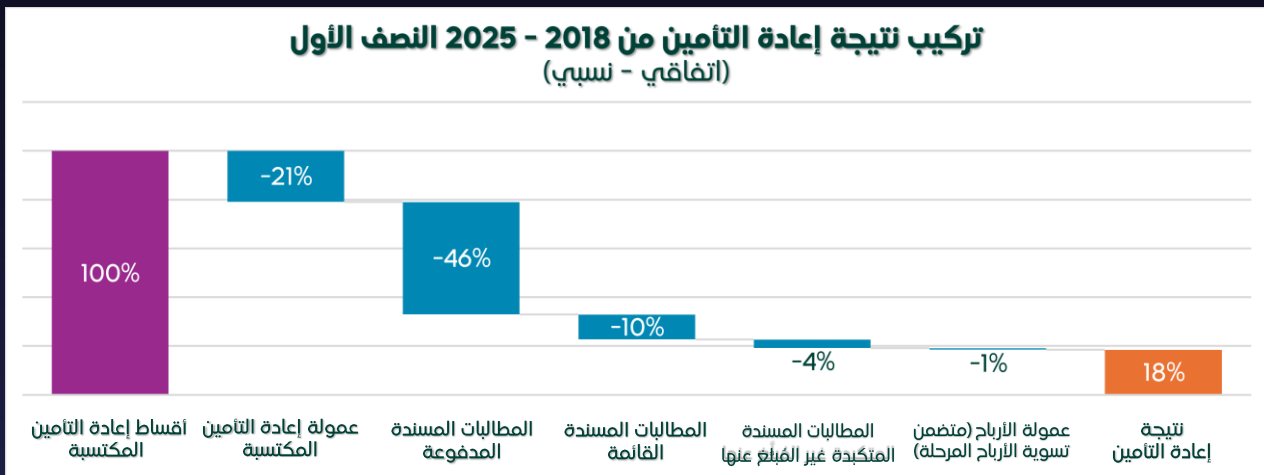
فيما يتعلق بالاتفاقيات غير النسبية لتأمين الممتلكات، ارتفعت نسبة الأداء بشكل ملحوظ من 23% في العام الماضي إلى 102%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تغير في عرض النتائج هذا العام؛ حيث إن بعض الشركات التي كانت تدمج سابقاً نتائج تأمين الممتلكات مع فروع أخرى ضمن اتفاقية واحدة متعددة الفروع، أصبحت تعرض نتائج كل نشاط تأميني بشكل منفصل هذا العام، ويعكس ذلك تحسناً في مستوى تجزئة البيانات لعام 2025م، مما يتيح رؤية أعمق حول أداء كل نشاط تأميني.

أما بالنسبة للعقود الاختيارية، فيلاحظ أن حجم الأرباح المُسندة إلى معيدي التأمين خلال الفترة ذاتها يفوق بشكل كبير ما تم إسناده ضمن عقود إعادة التأمين الاتفاقية، إذ تفوق الأرباح المسندة لتأمين الطاقة وحده ما يقارب ضعف إجمالي الأرباح المُسندة من جميع العقود الاتفاقية مجتمعة خلال السنوات السبع والنصف الماضية. كما ظلت نسب أداء إعادة التأمين دون 100% لجميع الأنشطة التأمينية، حيث سجلت أدناها في الاتفاقيات الخاصة بتأمين الحوادث والمسؤوليات وأعلىها في تأمين الحياة للمجموعات. يلاحظ كذلك ارتفاع نتائج إعادة التأمين بأكثر من 4 مليارات مقارنة بالعام الماضي. يعزى ذلك بحسب ما تبين من المتابعة مع الشركات المعنية، إلى تطور غير قوّات في المطالبات بالإضافة إلى تصحيح نتائج العام الماضي.

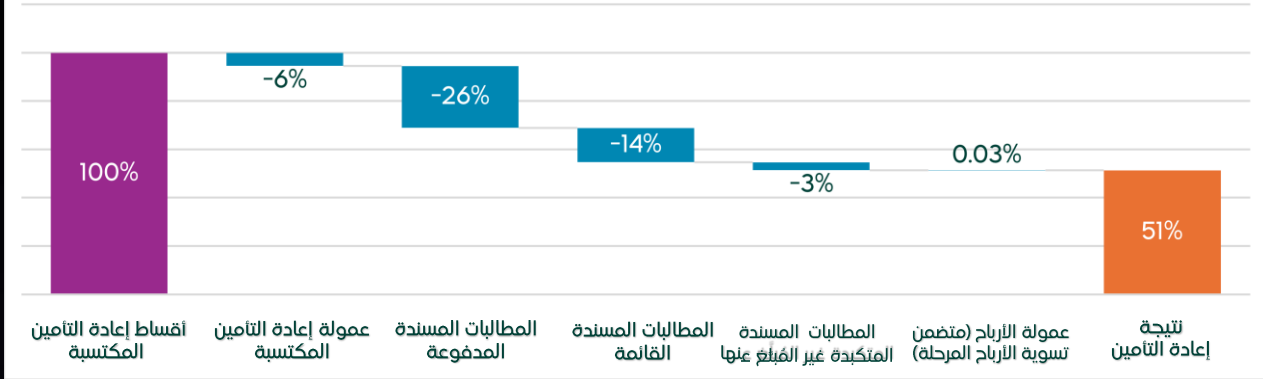
لوحظت تغيرات جوهرية في نتائج الأداء التاريخية مقارنة بالعام الماضي، وذلك على مستوى كل من السنوات السابقة والأخيرة ومختلف الأنشطة التأمينية. ولفهم أسباب هذه التغيرات ومعالجة أي إشكالات محتملة في البيانات، قامت الهيئة بتحديث النموذج المصاحب للتقرير للفترة القادمة ليتضمن آليات تحقق تساعد في رصد هذه التغيرات، لاسيما المتعلقة بالسنوات الأقدم، بما يلزم الشركات بتقديم مبررات لها ويساهم في تعزيز جودة البيانات ودقتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ملخص الأداء الوارد أعلاه لا يعكس الأثر المتمثل في تخفيف متطلب رأس المال الذي تمكنت شركات التأمين من تحقيقه من خلال اتفاقيات إعادة التأمين.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع نتائج إعادة التأمين لكل من اتفاقيات إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية وذلك كنسبة من أقساط إعادة التأمين المكتسبة.



تركيب نتيجة إعادة التأمين من 2018 - 2025 النصف الأول (اختياري)



فيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين النسبية، يُلاحظ أن مستوى عمولة الشركات لا يتناسب مع حجم الأرباح المتحققة من هذه الاتفاقيات، مما قد يشير إلى وجود فرص لتحسين شروط الاتفاقيات الحالية، بما في ذلك إمكانية إعادة التفاوض على مستويات أعلى من عمولات الأرباح. ويظهر نمط مشابه، وإن كان بصورة أكثر وضوحاً، في اتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية، مع الإشارة إلى أن ذلك قد يرتبط في بعض الحالات بترتيبات إعادة التأمين بالنيابة (Fronting Arrangements) التي يكون للوسطاء دور رئيسي في إدارتها.

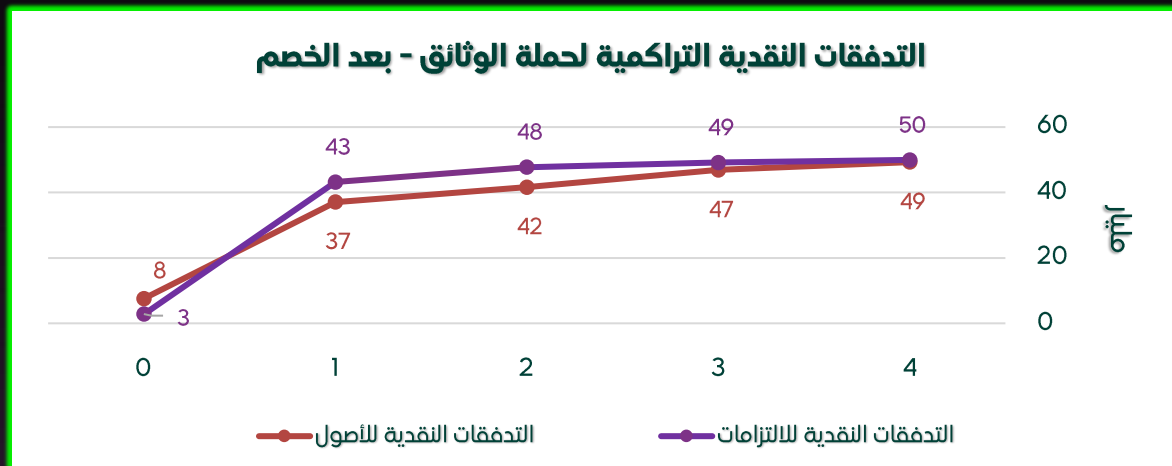
عليه، تتوقع الهيئة من إدارة الشركة أن تعتمد إجراءات فعّالة وواضحة لتقديم الدعم المطلوب من الإدارات المعنية، مثل الاكتتاب وإدارة المخاطر والإدارة الاكتوارية، عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين بما يضمن إسناد المخاطر في العقود الاتفاقية والاختيارية بالشروط المثلى لصالح الشركة.

2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2025م

وفقا لضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام 2020م، فإنه يتعين على الإكتواري المعيّن التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار في شركة التأمين، وتقديم التوصيات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن السياسة الاستثمارية للشركة واستراتيجيتها في إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت هذه الأصول والالتزامات وتوفر الأصول ذات الصلة.

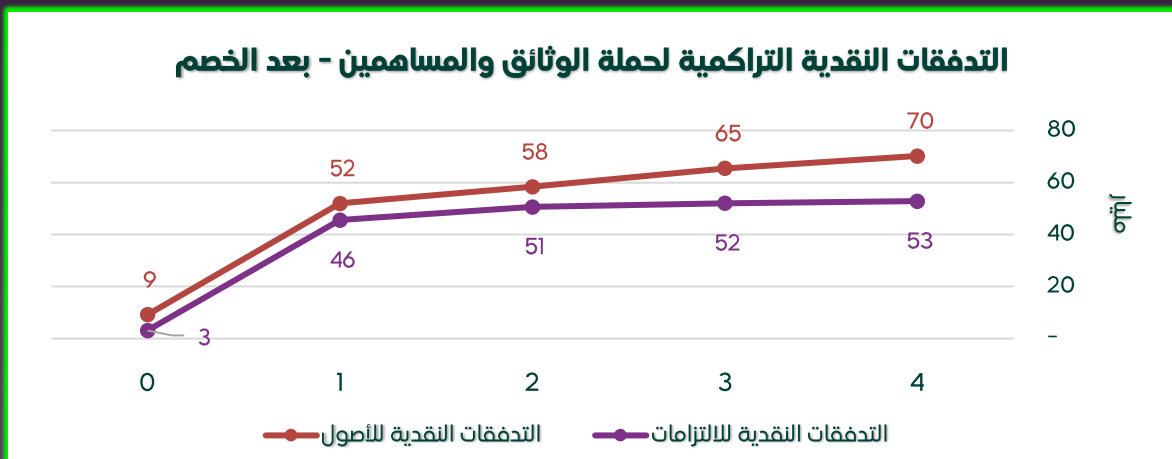
2.1 التدفقات النقدية التراكمية للأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه التدفقات النقدية التراكمية بعد الخصم لأصول والتزامات حملة الوثائق كما تم تقديرها من قبل الإكتواريين المعيّنين، وذلك على مستوى القطاع التأميني ككل لفترة أربع سنوات.



يُلاحظ أعلاه أن التدفقات النقدية من الأصول تتجاوز نظيرتها من الالتزامات على المدى القصير، مُشيرة بذلك إلى مستوى سيولة مرتفع نسبياً خلال تلك الفترة. وقد يترتب على ذلك تحقيق عوائد أقل، إلى جانب احتمالية التعرّض لمخاطر إعادة الاستثمار.

وعند النظر على مستوى حملة الوثائق والمساهمين مجتمعين، يُظهر الرسم البياني أدناه أن التدفقات النقدية المتوقعة من الأصول ظلت أعلى من تلك المرتبطة بالالتزامات طوال الفترة الموضحة بالرسم، ويُعزى هذا الفائض إلى احتساب حصة المساهمين.

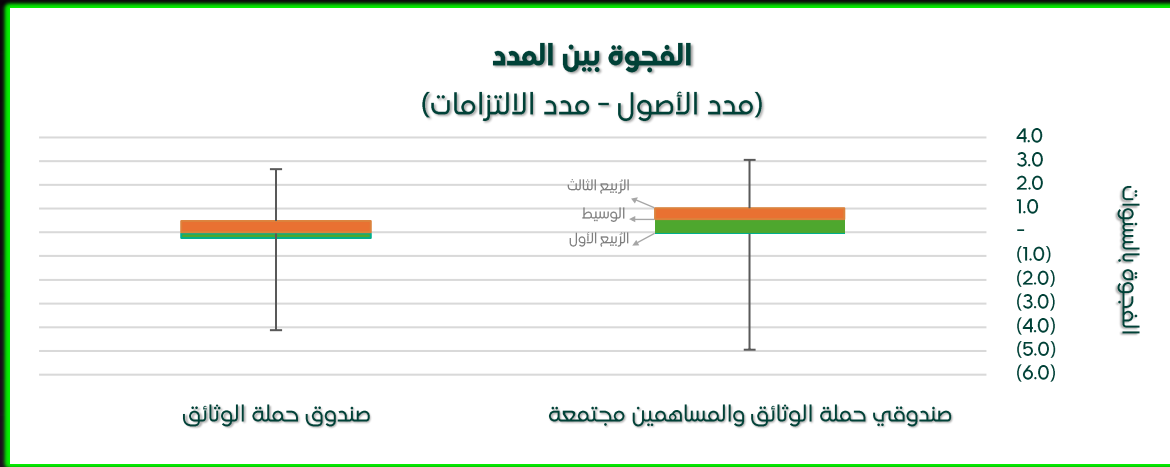


على غرار ما لوحظ على مستوى حملة الوثائق، يظهر كذلك مستوى سيولة مرتفع نسبيًا خلال الفترة الموضحة، مما قد يحد من الاستفادة من بعض الفرص الاستثمارية.

تؤكد هذه النتائج مجملًا أهمية تبني ممارسات فعالة لإدارة الأصول والالتزامات على مستوى قطاع التأمين ككل.

2.2 عدم تطابق المدد بين الأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه مدى التباعد بين مدد الأصول والالتزامات بشكل منفصل لكل من صندوق حملة الوثائق وصندوق حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، مع توضيح النطاق الربيعي والوسيط لكل صندوق، بالإضافة إلى أقصى وأدنى قيمة لهما.



يمكن ملاحظة تقارب مدد أصول والتزامات صندوق حملة الوثائق بشكل عام، وهو ما يتضح من ضيق النطاق الربيعي وتمركز الوسيط عند مستوى أقل بقليل من الصفر، وبشير ذلك إلى فعالية مواءمة استثمارات شركات التأمين مع مدد التزاماتها.

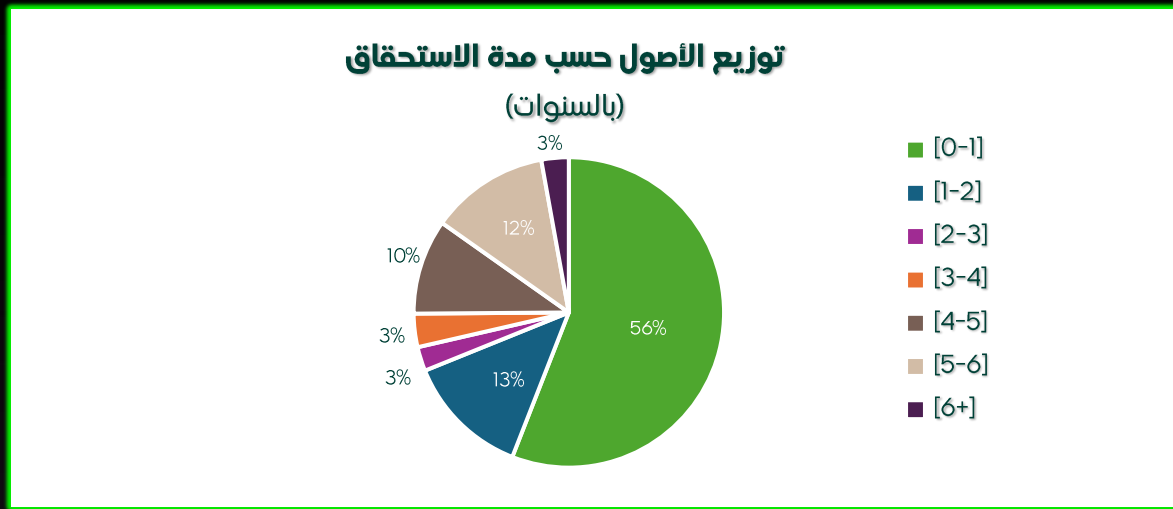
أما بالنسبة لصندوق حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، فيلاحظ أن النطاق الربيعي أكثر اتساعًا بشكل طفيف، ما يدل على توجه شركات التأمين نحو تحمل قدر أكبر من المخاطر لاستثمارات المساهمين سعيًا إلى تحقيق عوائد استثمارية أعلى.

علاوة على ذلك، لوحظ وجود تفاوتات جوهرية بين مدد استحقاق الأصول والالتزامات لدى بعض الشركات؛ إذ تجاوزت مدة استحقاق أصول حملة الوثائق مدة استحقاق الالتزامات بنحو ثلاث سنوات في إحدى الشركات، في حين تجاوزت مدة استحقاق الالتزامات مدة استحقاق الأصول بنحو خمس سنوات في شركة أخرى.

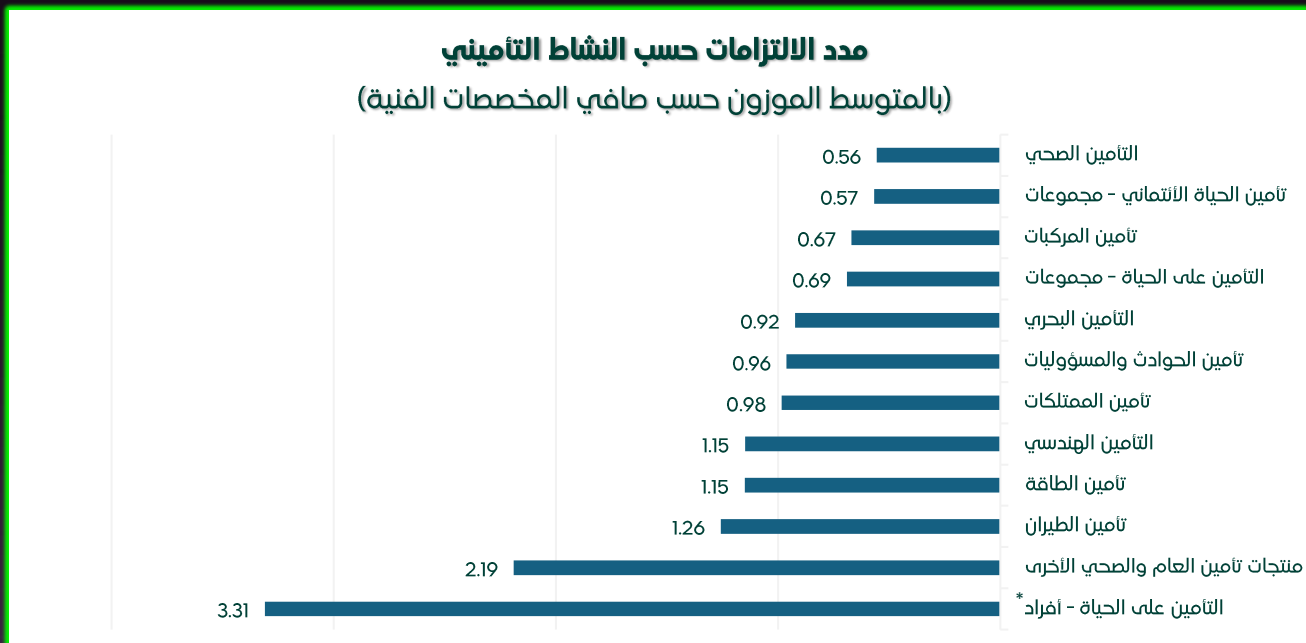
تعرض هذه الفجوات الشركات لمخاطر السيولة ومخاطر إعادة استثمار وغيرها من المخاطر المالية، كما قد تزيد من أثر تقلبات أسعار الفائدة على تقييم الأصول والالتزامات، بما قد يؤدي إلى ارتفاع متطلبات رأس المال لمخاطر أسعار الفائدة ضمن إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC). يتوقع من إدارة المخاطر والإدارات الرقابية ذات الصلة في الشركات المعنية أن تبادر إلى تحري تلك التفاوتات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حيالها.

2.3 تحليل أعمق لمدد الأصول والالتزامات

تضمن التقرير هذا العام نظرة أعمق على مدد الأصول والالتزامات، من خلال بيانات أكثر تفصيلاً قدمتها الشركات، شملت توزيع الأصول حسب مدد استحقاقها، ومدد الالتزامات على مستوى كل نشاط تأميني.



تتركز غالبية أصول الشركات ضمن الفئة التي تتراوح مدة استحقاقها بين صفر وستين، مما يشير إلى أن معظم الأصول تتميز بمدد استحقاق قصيرة، وهو ما يتوافق مع الطبيعة قصيرة الأجل للالتزامات شركات التأمين.



*ملاحظة: بالنسبة لفرع تأمين الحياة للأفراد، تم تعديل وزن المخصصات الفنية ليحتسب متضمناً المنتجات التأمينية المرتبطة بالوحدات الاستثمارية (Unit-Linked)، وذلك لتجنب التأثير غير الممثل الناتج عن إجمالي مخصصات فنية سالب عند خصم مخصصات هذه الأعمال، وهو ما ينطبق على عدد كبير من الشركات.

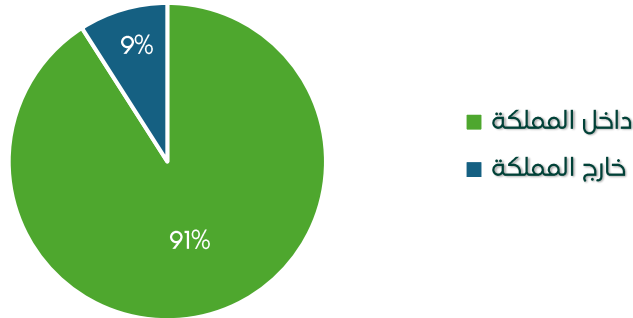
يتمتع نشاط التأمين الصحي وتأمين الحياة الائتماني بأقصر مدد للالتزامات، بمدة تزيد قليلاً على نصف سنة. وكما هو متوقع، يأتي نشاط تأمين الحياة على الأفراد في مقدمة الأنشطة من حيث طول مدة الالتزامات، تليها الأنشطة التأمينية الأخرى، التي تشمل منتجات التأمين العامة والصحية الأخرى مثل تأمين العيوب الخفية (IDI)، وتغطية مستحقات العمالة الوافدة لمنشآت القطاع الخاص عند التعثر، وتأمين سندات الضمان، مما ساهم في ارتفاع متوسط مدة الاستحقاق لهذه الفئة.

أما بالنسبة لنشاط التأمين الهندسي، فبلغ متوسط مدة الالتزامات فيه نحو 1.15 سنة، وهو ما يعكس على الأرجح تركيز النشاط على تأمين أعطال الآلات ومشاريع الإنشاء الصغيرة، بدلاً من مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل.

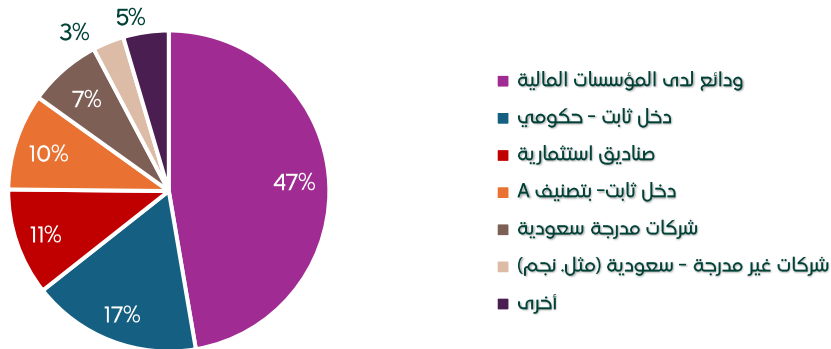
2.4 توزيع إجمالي الاستثمارات داخل وخارج المملكة

توضح الرسوم البيانية أدناه حصة الاستثمارات المحلية والأجنبية من إجمالي استثمارات شركات التأمين وتوزيعها حسب نوعها، بالإضافة إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب البلد والعملية.

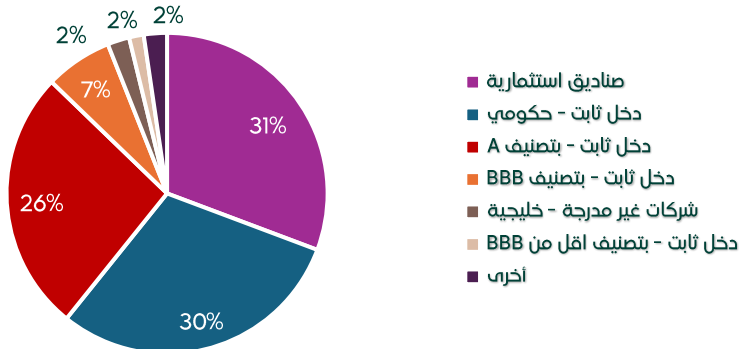
توزيع إجمالي الاستثمارات



توزيع إجمالي الاستثمارات داخل المملكة



توزيع إجمالي الاستثمارات خارج المملكة

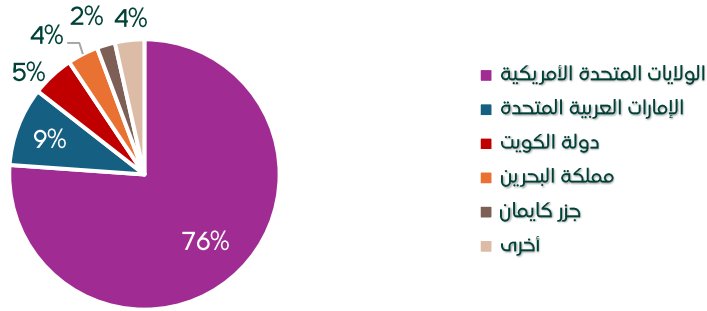


شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعاً حيث بلغت نسبتها 9% مقارنة بنسبة 5% في العام الماضي. أما محلياً، فتواصل الودائع لدى المؤسسات المالية تصدر خيارات شركات التأمين الاستثمارية، ويُعزى ذلك غالباً إلى حاجتها للسيولة، بما يتناسب مع طبيعة التزاماتها قصيرة الأجل. ومع ذلك، تراجعت حصة هذه الودائع إلى 47% مقارنة بـ 56% في العام الماضي.

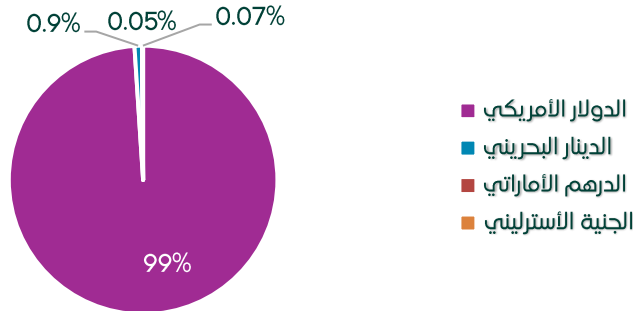
تركزت الاستثمارات الأجنبية هذا العام بصورة رئيسية في الصناديق الاستثمارية، يليها بفارق بسيط أدوات الدخل الثابت الحكومية، التي شهدت زيادة ملحوظة لتصل إلى 30% مقارنة بـ9% في العام الماضي، مع تركيز معظم هذه الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي. كما انخفضت حصة أدوات الدخل الثابت المصنفة بدرجة BBB أو أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي، حيث كانت تمثل الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، بنسبة بلغت 36%.

تبيّن الرسوم البيانية أدناه توزيع الاستثمارات الأجنبية لشركات التأمين حسب الدولة والعملة.

توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية حسب البلد



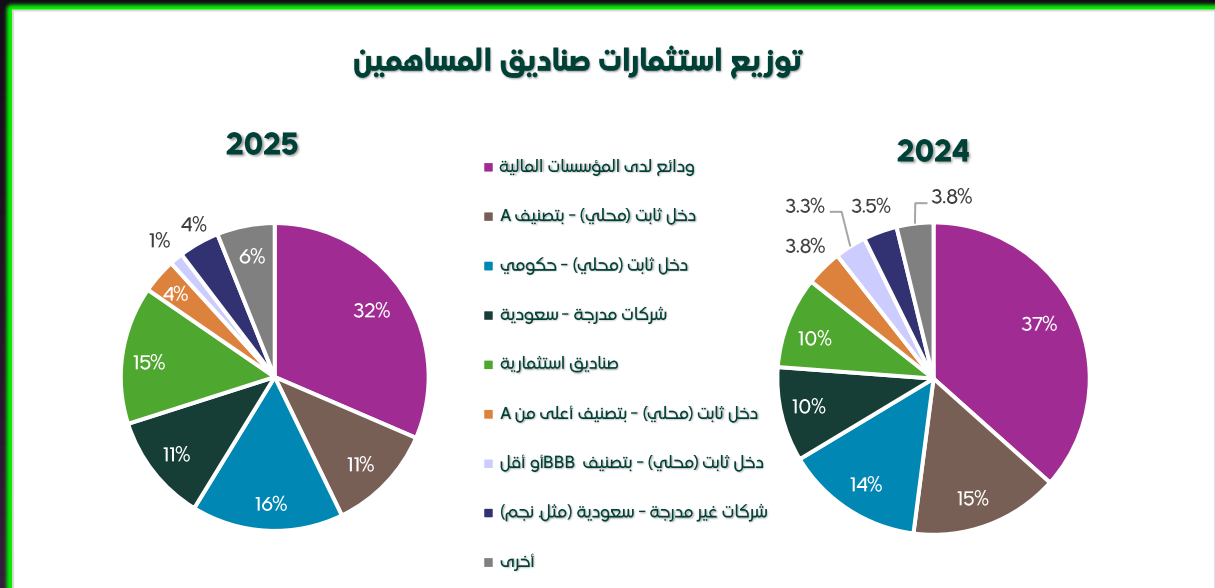
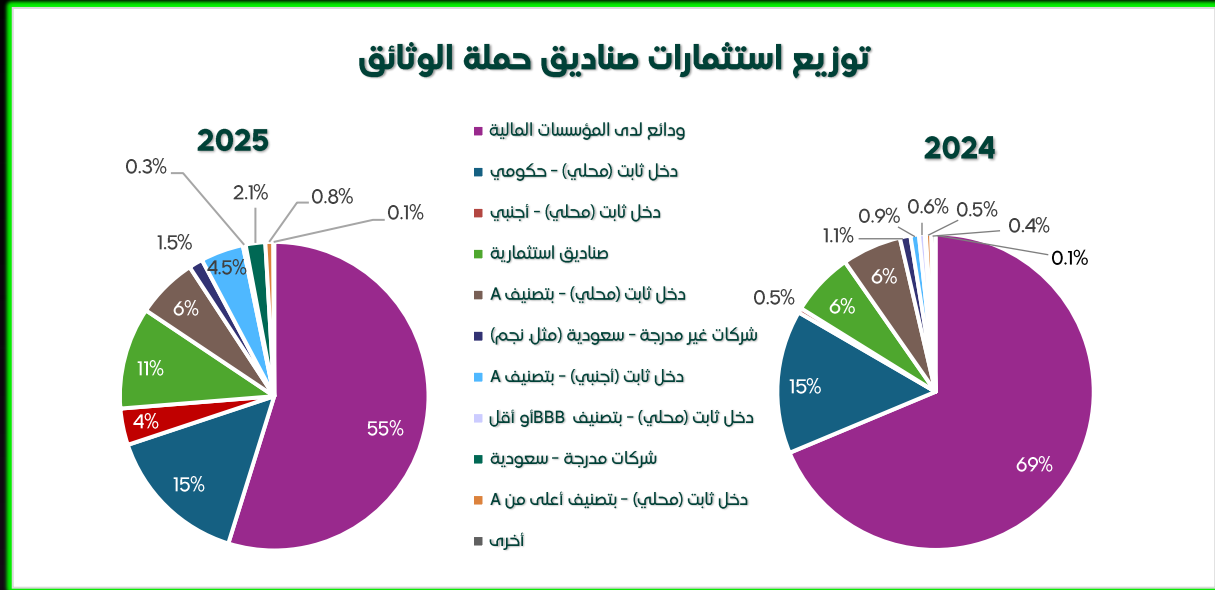
توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية حسب العملة



توضح الرسوم البيانية أعلاه أن غالبية الاستثمارات الأجنبية لشركات التأمين تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية والتي شهدت زيادة ملحوظة لتصل إلى 76% مقارنة بنسبة 33% في العام الماضي، ويرجح أن يكون ذلك بهدف المواءمة مع التزامات بالدولار الأمريكي. أما على صعيد العملات، فلا يزال الدولار الأمريكي متصدرًا بفارق كبير قائمة العملات الأجنبية الأكثر استخدامًا في الاستثمارات الأجنبية. ومع انتقال الشركات إلى إطار رأس المال المبني على المخاطر ((RBC، يتوقع أن تؤدي اعتبارات متطلبات رأس المال دورًا متزايد الأهمية في توجيه استراتيجياتها الاستثمارية، بما في ذلك توزيع الاستثمارات ومددها، وجودة التصنيف الائتماني للجهات المصدرة، ومستوى التركيز لديها.

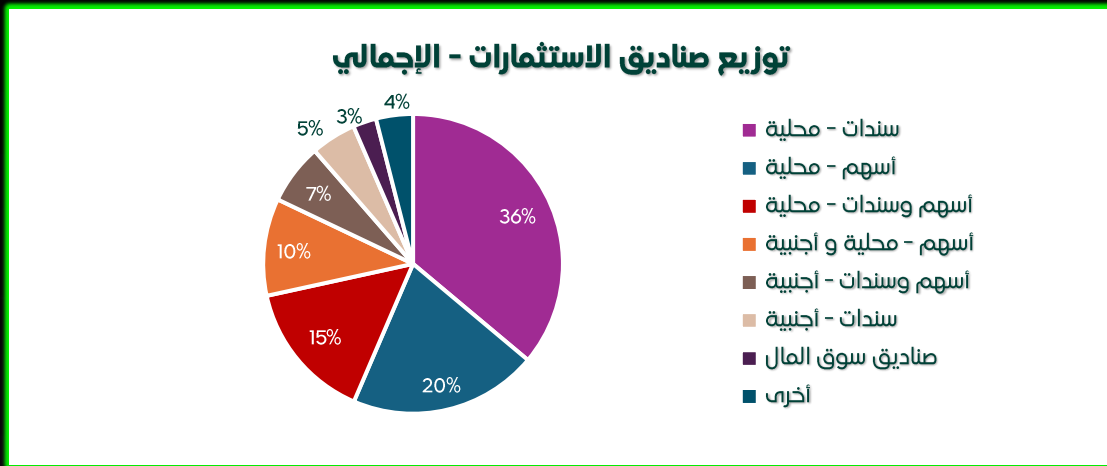
2.5 توزيع استثمارات صندوق حملة الوثائق مقابل صندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه اختلاف توزيع الاستثمارات بين صناديق حملة الوثائق وصناديق المساهمين على مستوى جميع شركات التأمين خلال العامين الماضيين.



بالنسبة إلى صناديق حملة الوثائق، يُلاحظ أن "الودائع لدى المؤسسات المالية" لا زالت تشكل الحصة الأكبر من الاستثمارات في عام 2025م، مع ملاحظة انخفاض هذه الحصة مقارنة بعام 2024م. تليها الاستثمارات في السندات الحكومية والصناديق الاستثمارية، والتي شهدت ارتفاعاً مقارنة بالعام الماضي. أما بالنسبة لاستثمارات صناديق المساهمين، تمثل "الودائع لدى المؤسسات المالية" كذلك الحصة الأكبر في عام 2025م على الرغم من تراجعها مقارنة بالعام الماضي. تليها السندات ذات التصنيف الائتماني المرتفع في المرتبة الثانية، سواءً سندات حكومية أو سندات الشركات. عند مقارنة استثمارات الصندوقين، تظهر حصة الأسهم بنسبة أعلى ضمن صناديق المساهمين، مما يعكس توجهًا نحو تحمل مستويات أعلى من المخاطر بهدف تحقيق عوائد أعلى.

يُظهر الرسم البياني أدناه توزيع الأدوات الاستثمارية الأساسية في الصناديق الاستثمارية لشركات التأمين.



يتضح أن النسبة الأكبر تعود إلى الصناديق التي تستثمر فقط في السندات المحلية، تليها الصناديق التي تستثمر في الأسهم المحلية فقط، في حين شهدت صناديق أسواق النقد انخفاضاً ملحوظاً، لتبلغ حصتها 3% مقارنة بـ 16% في العام الماضي.

كما تشكل الأسهم حصة أعلى بكثير ضمن الاستثمارات في الصناديق مقارنة بالاستثمارات المباشرة في الأسهم، مما يبرز أهمية معرفة تفاصيل الأدوات الاستثمارية التي تتكون منها هذه الصناديق. وفي هذا السياق، يتوقع من الشركات التنسيق مع مديري الصناديق للحصول على بيانات أكثر تفصيلاً ودقة وفي الوقت المناسب، بما يمكنها من تقييم المخاطر الأساسية للصناديق بفاعلية، بما يتوافق مع متطلبات إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC).

تتوقع هيئة التأمين:

- إجراء الإكتواري المعين تحليلًا شاملاً، وتقديم توصيات واضحة لكل من فريق الاستثمار والإدارة العليا، بما يساهم في دعم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

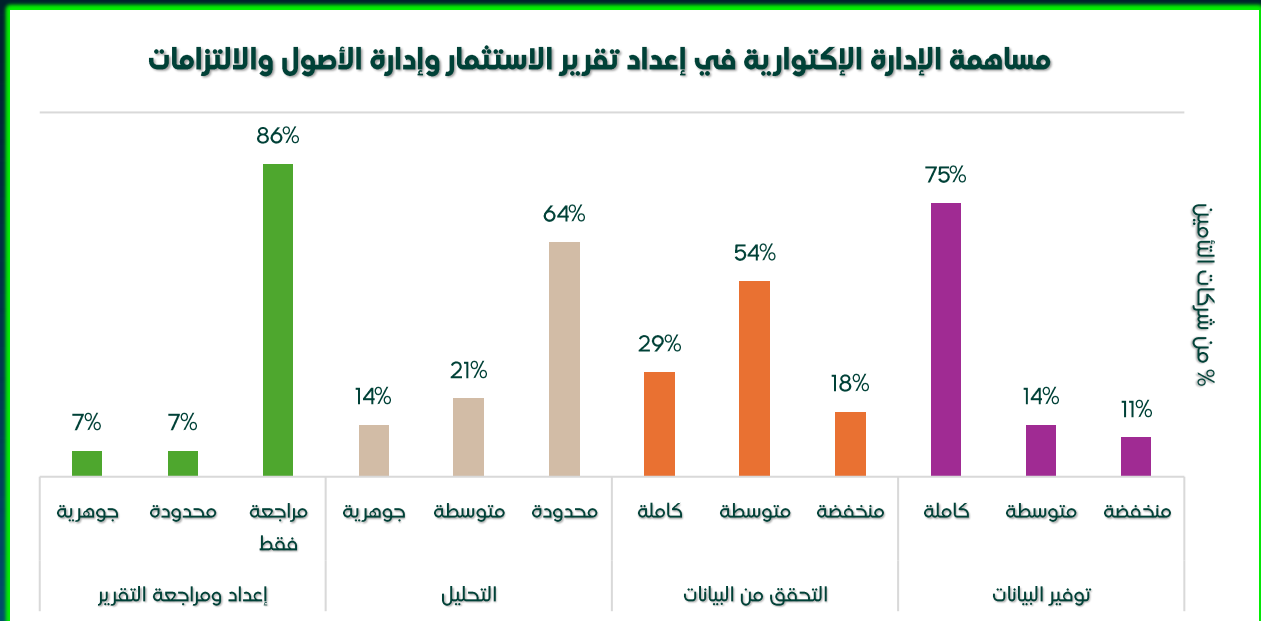
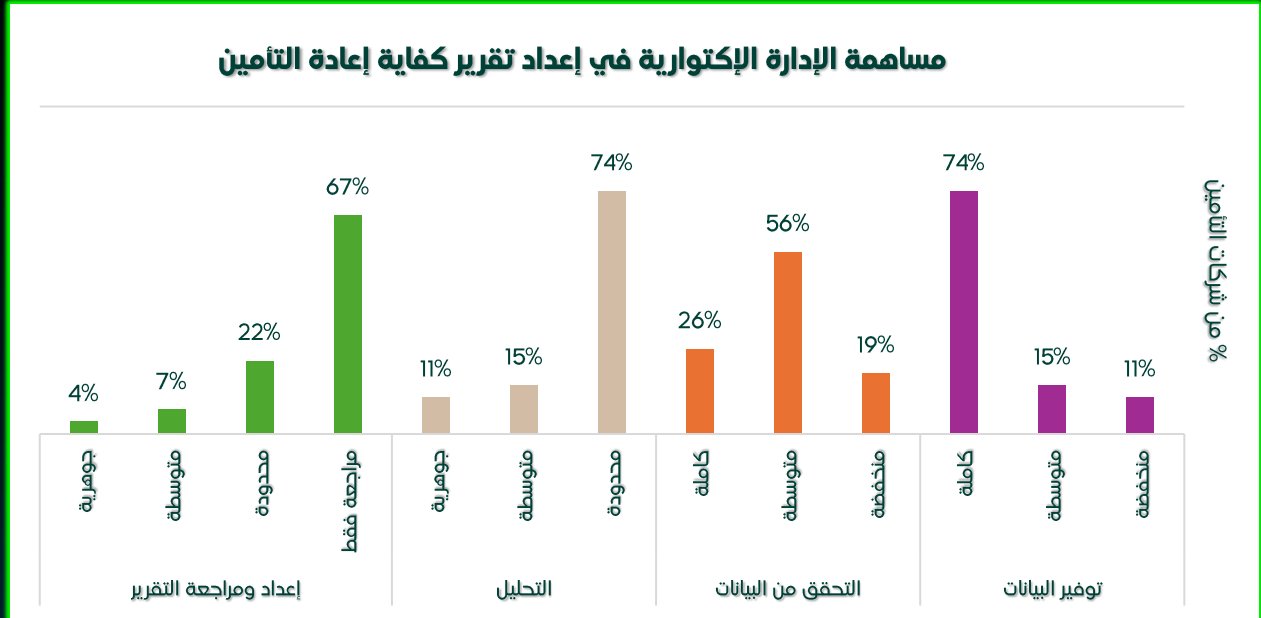
- سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى فهم التوصيات التي قدمها الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المترتبة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة ومدى تأثيرها على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بدرجة كافية من الثقة وفي الوقت المناسب.

- أن تعمل الشركات على دمج اعتبارات متطلبات رأس المال بشكل أكبر ضمن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن تضع خلال عام 2026 السياسات والإجراءات للالتزام بمبدأ الحيطة في إدارة الأصول (Prudent Person Principle)، على أن يعتمد مجلس إدارة كل شركة تأمين أو إعادة تأمين بما يتوافق مع مستوى تحملها للمخاطر وهامش ملائمتها المالية.

- أن تقوم إدارة المخاطر باعتبارها الإدارة المنوطة بالإشراف على نتائج إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) ودمجها ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للشركة، بمتابعة وضع الشركة مقارنة بالقطاع بناءً على المؤشرات ذات الصلة ومقاييس رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، والسعي للحصول على مبررات منطقية من فريق الاستثمار في حال وجود فروقات جوهرية عن القطاع مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة.

3. مساهمة الإدارة الإكتوارية

توضح الرسوم البيانية أدناه مدى مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الرئيسية الأربع لإعداد كل من تقرير كفاية إعادة التأمين وتقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات. وهي كالتالي: توفير البيانات، والتحقق من البيانات، والتحليل، وإعداد ومراجعة التقارير.



توضح الرسوم البيانية مدى تفاوت مستويات المساهمة بين المراحل، فبالنسبة لمرحلة توفير البيانات، أظهرت التقارير أن غالبية الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين قد تولت هذه المهمة بشكل كامل لكلا التقريرين. ينطبق الأمر ذاته على مرحلة التحقق من البيانات، حيث يتضح أن الإدارة الإكتوارية تتولى دوراً رئيسياً، سواء من خلال تحمل المسؤولية بشكل كامل أو متوسط.

بالنسبة لمرحلة التحليل، تظهر تقارير كفاية إعادة التأمين أن غالبية الإدارات الاكتوارية كان لها دور محدود في إجراء التحليل. ينطبق الأمر ذاته على تقارير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات. أمّا فيما يتعلق بمرحلة إعداد ومراجعة التقرير الاكتواري، فقد اقتصر دور غالبية الإدارات الاكتوارية في كلا التقريرين على مراجعة التقرير الذي أعده الاكتواري المعين. يبرز ذلك بشكل أوضح في تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات. بشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لا تتماشى مع توقعات الهيئة، لا سيما أن جميع الإدارات الاكتوارية في الوقت الحالي أصبحت تحت إشراف خبير إكتواري مؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الاكتوارية من جمعية إكتوارية معتمدة.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الاكتوارية في كل شركة أن تعمل على تعزيز مساهمتها تدريجيًا في مختلف مراحل إعداد التقارير الاكتوارية، بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية لجميع المراحل مساهمة جوهرية. على وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تشارك جميع الإدارات الاكتوارية بفاعلية في مرحلة التحليل، مع تعزيز دورها تدريجيًا في مرحلة إعداد ومراجعة التقارير الاكتوارية. تؤكد الهيئة أن هذه المساهمة الفعالة تعد عنصرًا أساسيًا في تطوير الكفاءة المهنية للإدارات الاكتوارية في شركات التأمين. كما تؤكد الهيئة على ضرورة قيام إدارة الشركة بتوفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الاكتوارية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقارير المذكورة أعلاه وبفعالية.